

ملف المناصرة

وليد أبو الخير

Waleed Abu al-Khair

في السجن تنفيذًا لحكم السعودية

وليد أبو الخير محامٍ سعودي ومؤسس منظمة مرصد حقوق الإنسان في السعودية، اعتُقل في أبريل/نيسان 2014 وحكمت عليه المحكمة الجزائية المتخصصة بالسجن 15 عامًا يعقبها حظر سفر 15 عامًا. ولا يزال محتجزًا في سجن ذهبان في جدة، حيث تفيد منظمات حقوقية بتعرضه للحبس الانفرادي والاعتداء والحرمان من الرعاية الطبية.

01
القضية في دقيقة

وليد أبو الخير محامٍ سعودي ومؤسس منظمة مرصد حقوق الإنسان في السعودية، اعتُقل في أبريل/نيسان 2014 وحكمت عليه المحكمة الجزائية المتخصصة بالسجن 15 عامًا يعقبها حظر سفر 15 عامًا. ولا يزال محتجزًا في سجن ذهبان في جدة، حيث تفيد منظمات حقوقية بتعرضه للحبس الانفرادي والاعتداء والحرمان من الرعاية الطبية.

الحالة **في السجن تنفيذًا لحكم**	تاريخ القبض **15 أبريل/نيسان 2014**	الدولة **السعودية**

الحكم السجن 15 عامًا منها 5 سنوات موقوفة التنفيذ في البداية، وحظر السفر 15 عامًا بعد الإفراج، وغرامة قدرها 200,000 ريال سعودي، وإغلاق المواقع الإلكترونية المرتبطة به (6 يوليو/تموز 2014؛ وقضت محكمة الاستئناف في 12 يناير/كانون الثاني 2015 بأن يقضي كامل مدة السنوات الخمس عشرة).

التهم ازدراء القضاء
انتقاد نظام الملكية المطلقة والدعوة إلى ملكية دستورية
تأليب الرأي العام
التواصل مع جهات أجنبية
استخدام وسائل الإعلام للإساءة إلى سمعة البلاد
تأليب المنظمات الدولية على المملكة العربية السعودية بقصد الإساءة إلى سمعتها
إنشاء جمعية غير مرخصة والإشراف عليها

مطالبنا

نطالب السلطات بما يلي:

01 الإفراج عن وليد أبو الخير فورًا ودون شروط.

02 إسقاط كل التهم المتعلقة بالممارسة السلمية للحقوق الأساسية.

03 ضمان الوصول دون قيود إلى المحامين والأسرة والرعاية الطبية الملائمة طوال فترة الاحتجاز.

02
مسار القضية

6 أكتوبر/تشرين الأول 2013

إحالة للمحاكمة

إحالته إلى المحاكمة أمام المحكمة الجزائية المتخصصة

مَثَل أمام المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض، وهي محكمة أُنشئت للنظر في قضايا الإرهاب، بتهم منها المشاركة في تأسيس جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية (حسم). وأفادت هيومن رايتس ووتش بأن المحاكمة بدأت في أكتوبر/تشرين الأول 2013.

29 أكتوبر/تشرين الأول 2013

إدانة

الحكم عليه بالسجن 3 أشهر بسبب بيان إصلاحي عام 2011

قضت محكمة جزائية في جدة بسجنه 3 أشهر بتهمتي الإساءة إلى القضاء ومحاولة تشويه سمعة المملكة، وذلك أساسًا بسبب توقيعه بيانًا عام 2011 ينتقد معاملة 16 من الإصلاحيين. وعدّته منظمة العفو الدولية سجين رأي.

6 فبراير/شباط 2014

الطعن: تأييد الحكم

محكمة الاستئناف في مكة تؤيد الحكم بسجنه 3 أشهر

أيّدت محكمة الاستئناف في مكة المكرمة حكم السجن 3 أشهر الصادر عن محكمة جدة.

15 أبريل/نيسان 2014

اعتقال

اعتقاله خلال جلسة من محاكمته أمام المحكمة الجزائية المتخصصة

اعتُقل أثناء حضوره الجلسة الخامسة من محاكمته في الرياض، بعد رفضه التوقيع على تعهد بالتخلي عن نشاطه في مجال حقوق الإنسان، بموجب أمر احتجاز صدر استنادًا إلى نظام مكافحة الإرهاب الجديد. ونُقل إلى سجن الحائر ووُضع في الحبس الانفرادي، وتفيد التقارير بأن أسرته ومحاميه لم يُبلَّغوا باعتقاله مدة 24 ساعة.

6 يوليو/تموز 2014

إدانة

الحكم عليه بالسجن 15 عامًا

قضت المحكمة الجزائية المتخصصة بسجنه 15 عامًا منها 5 سنوات موقوفة التنفيذ، وحظر سفره 15 عامًا بعد الإفراج عنه، وتغريمه 200,000 ريال سعودي، وإغلاق المواقع الإلكترونية المرتبطة به. ورفض الاعتراف بشرعية المحكمة. وكانت سمر بدوي، زوجته آنذاك، حاضرة في قاعة المحكمة.

12 يناير/كانون الثاني 2015

الطعن: تشديد العقوبة

محكمة الاستئناف تلزمه بقضاء كامل مدة السنوات الخمس عشرة

أيّدت محكمة الاستئناف الحكم وقضت بأن يقضي كامل مدة السجن البالغة 15 عامًا، بإلغاء وقف تنفيذ السنوات الخمس، بسبب رفضه الاعتذار.

سبتمبر/أيلول 2015

فعل آخر

الفريق العامل الأممي يعتبر احتجازه تعسفيًا

خلص الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي التابع للأمم المتحدة، في دورته المنعقدة في سبتمبر/أيلول 2015، إلى أن احتجاز وليد أبو الخير وثمانية مدافعين آخرين، منهم محمد القحطاني وعبد الله الحامد ورائف بدوي ومحمد البجادي، تعسفي، ودعا إلى الإفراج الفوري عنهم وجبر الضرر.

2018

فعل آخر

الفريق العامل الأممي يعتبر احتجازه تعسفيًا مرة أخرى

خلص الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي التابع للأمم المتحدة مرة ثانية إلى أن اعتقاله وملاحقته وإدانته والحكم عليه أمور تعسفية، ودعا مجددًا إلى الإفراج الفوري عنه وجبر الضرر وإجراء تحقيق.

26 نوفمبر/تشرين الثاني 2019

النقل العقابي

نقله إلى الجناح المشدد الحراسة في سجن ذهبان

نُقل إلى الاحتجاز المشدد الحراسة في سجن ذهبان، حيث أفاد بتعريضه للشمس لفترات طويلة وحرمانه من الفراش ومن التدفئة أو التكييف ومصادرة كتبه.

29 نوفمبر/تشرين الثاني 2019

بدء إضراب عن الطعام

بدء إضراب عن الطعام احتجاجًا على سوء المعاملة والنقل

بدأ إضرابًا عن الطعام احتجاجًا على سوء معاملته ونقله، وأنهاه بعد نحو أسبوعين. وفي 11 ديسمبر/كانون الأول 2019، بعد إعادته إلى الاحتجاز المشدد الحراسة، بدأ إضرابًا ثانيًا عن الطعام.

6 فبراير/شباط 2020

إنهاء إضراب عن الطعام

إنهاء الإضراب الثاني عن الطعام بعد نحو شهرين

أعلن إنهاء إضرابه عن الطعام بعد نحو شهرين، إثر إعادته إلى مكان احتجازه السابق.

فبراير/شباط 2023

بدء إضراب عن الطعام

إضراب عن الطعام بعد اعتداء مُبلغ عنه، ثم الحبس الانفرادي

وفق تقارير أوردتها منظمة سند، حرّض أحد ضباط السجن نزلاء آخرين على الاعتداء عليه. فبدأ إضرابًا عن الطعام، وعلى إثر ذلك وضعته السلطات في الحبس الانفرادي.

يناير/كانون الثاني 2024

اعتداء بدني

تعرضه للضرب على يد نزيل آخر في سجن ذهبان

تعرّض للضرب على يد نزيل آخر في سجن ذهبان. وأفاد بيان مشترك لـ17 منظمة في أبريل/نيسان 2024 بأنه تعرّض للضرب مرارًا على يد نزيل آخر في الأشهر السابقة.

12 مارس/آذار 2024

منع الرعاية الطبية

السلطات ترفض نقله إلى المستشفى رغم حاجته

رفضت السلطات السعودية نقله إلى المستشفى لتلقي الرعاية الطبية التي يحتاج إليها. وكانت منظمة القسط قد وثّقت منعه في أكتوبر/تشرين الأول 2022 من تناول أدويته ومن زيارة المستشفى.

15 أبريل/نيسان 2026

ظروف الاحتجاز والصحة

لا يزال محتجزًا بعد 12 عامًا على اعتقاله

في الذكرى الثانية عشرة لاعتقاله، أفادت منظمة سند بأنه لا يزال محتجزًا، وبأنه تعرّض للحبس الانفرادي والحرمان من الزيارات وتقييد التواصل مع العالم الخارجي والحرمان من الرعاية الطبية اللازمة. وأفاد بيان مشترك لمنظمة القسط ومنظمات أخرى في يوليو/تموز 2025 بأنه محتجز في سجن ذهبان في جدة.

03
القصة كاملة

تحديث، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2026: لا يزال وليد أبو الخير مسجونًا في سجن ذهبان في جدة، بعد أكثر من 12 عامًا من حكم بالسجن 15 عامًا يعقبه حظر سفر 15 عامًا. ويصف أحدث تقرير علني عن وضعه، الصادر عن منظمة سند في أبريل/نيسان 2026، حبسه انفراديًا وحرمانه من الرعاية الطبية.

الخلفية والعمل

وليد أبو الخير، المولود عام 1979 والمقيم في جدة، محامٍ سعودي أسّس منظمة مرصد حقوق الإنسان في السعودية. ورفضت السلطات ترخيص المنظمة فسُجّلت في مقاطعة أونتاريو في كندا، ورفضت وزارة العدل منحه رخصة المحاماة. ودافع عن كثير من ضحايا الانتهاكات، منهم المدوّن رائف بدوي والمدافعة عن حقوق المرأة سمر بدوي، التي كانت زوجته آنذاك، وأعضاء في جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية (حسم). وكان يستضيف في منزله حلقة نقاش أسبوعية للإصلاحيين.

ونال تقديرًا لعمله جائزة أولوف بالمه عام 2012، وجائزة لودوفيك تراريو الدولية لحقوق الإنسان عام 2015، وجائزة حقوق الإنسان من جمعية القانون في كندا العليا عام 2016، وجائزة رايت لايفليهود عام 2018 مناصفة مع محمد القحطاني وعبد الله الحامد، وجائزة بن بينتر للكاتب الدولي الشجاع عام 2018، والجائزة الدولية لحقوق الإنسان من نقابة المحامين الأمريكية عام 2019، ووسام «خوزنبنينغ» من فرع منظمة العفو الدولية في هولندا عام 2020 مع محمد القحطاني وعبد الله الحامد ومحمد البجادي، وجائزة صندوق آنا دالبك التذكاري عام 2024.

القبض عليه

في أكتوبر/تشرين الأول 2013 قضت محكمة جزائية في جدة بسجنه 3 أشهر بتهمة الإساءة إلى القضاء، وذلك أساسًا بسبب توقيعه بيانًا عام 2011 ينتقد معاملة 16 من الإصلاحيين، وأيّدت محكمة الاستئناف في مكة المكرمة الحكم في 6 فبراير/شباط 2014. وفي الشهر نفسه، أكتوبر/تشرين الأول 2013، بدأت محاكمة منفصلة أمام المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض، وهي محكمة أُنشئت لقضايا الإرهاب. وفي 15 أبريل/نيسان 2014، خلال الجلسة الخامسة من تلك المحاكمة، اعتُقل بعد رفضه التوقيع على تعهد بالتخلي عن نشاطه، بموجب أمر احتجاز أصدره وزير الداخلية استنادًا إلى نظام مكافحة الإرهاب الجديد. ونُقل إلى سجن الحائر ووُضع في الحبس الانفرادي، ووفق بيان مشترك صدر عام 2025 لم تُبلَّغ أسرته ومحاموه باعتقاله مدة 24 ساعة، واحتُجز بمعزل عن العالم الخارجي مدة تراوحت بين شهرين وثلاثة أشهر.

ظروف الاحتجاز والصحة

نُقل خمس مرات على الأقل، من سجن الحائر في الرياض إلى سجن بريمان ثم سجن ذهبان في جدة. وفي عام 2016 أضرب عن الطعام مطالبًا بغذاء مناسب وفحوص طبية ومواد للقراءة. وفي 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2019 نُقل إلى جناح مشدد الحراسة في سجن ذهبان، حيث أفاد بتعريضه للشمس فترات طويلة وسحب فراشه وكتبه، فأضرب عن الطعام في 29 نوفمبر/تشرين الثاني ثم مجددًا من 11 ديسمبر/كانون الأول 2019 حتى 6 فبراير/شباط 2020. وتفيد منظمة القسط بأنه مُنع في أكتوبر/تشرين الأول 2022 من تناول أدويته، وبأنه تعرّض في يناير/كانون الثاني 2024 للضرب على يد نزيل آخر، وبأن السلطات رفضت في 12 مارس/آذار 2024 نقله إلى المستشفى رغم حاجته. وتفيد منظمة سند بأن ضابطًا في السجن حرّض في فبراير/شباط 2023 نزلاء على الاعتداء عليه، فأضرب عن الطعام ووُضع بعدها في الحبس الانفرادي. وتشير منظمات حقوقية أيضًا إلى حرمانه من النوم وتقييد زياراته وحرمانه من الغذاء الكافي.

الإجراءات القانونية

في 6 يوليو/تموز 2014 قضت المحكمة الجزائية المتخصصة بسجنه 15 عامًا منها 5 سنوات موقوفة التنفيذ، وحظر سفره 15 عامًا بعد الإفراج عنه، وتغريمه 200,000 ريال سعودي، وإغلاق مواقعه الإلكترونية. وشملت التهم السعي إلى تقويض الدولة ومسؤوليها، وتأليب الرأي العام، والإساءة إلى القضاء، وتأليب المنظمات الدولية على المملكة، وتأسيس منظمة غير مرخصة، ومخالفة نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية. ورفض الاعتراف بالمحكمة ولم يرد على التهم. وفي 12 يناير/كانون الثاني 2015 قضت محكمة الاستئناف بأن يقضي كامل مدة السنوات الخمس عشرة بسبب رفضه الاعتذار، فيما تؤرّخ الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان حكم الاستئناف بـ15 فبراير/شباط 2015. وإذا احتُسبت

المدة من أبريل/نيسان 2014 فإن عقوبة السجن تنتهي عام 2029.

ردود الفعل الدولية

خلص الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي التابع للأمم المتحدة في دورته المنعقدة في سبتمبر/أيلول 2015 إلى أن احتجازه تعسفي، في رأي شمل أيضًا محمد القحطاني وعبد الله الحامد ورائف بدوي ومحمد البجادي، ثم خلص إلى ذلك مجددًا عام 2018، وطالب في المرتين بالإفراج الفوري عنه وجبر الضرر. وفي 15 أبريل/نيسان 2024، الذكرى العاشرة لاعتقاله، طالبت 17 منظمة، منها هيومن رايتس ووتش والقسط ومنظمة منا لحقوق الإنسان ومركز الخليج لحقوق الإنسان والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، بالإفراج عنه. وجدّدت القسط ومؤسسة رايت لايفليهود وثلاث هيئات قانونية وأكاديمية المطالبة في 6 يوليو/تموز 2025، وأحيت منظمة سند الذكرى الثانية عشرة لاحتجازه في 15 أبريل/نيسان 2026. وتعدّه منظمة العفو الدولية سجين رأي منذ عام 2013.

آخر مستجدات القضية امسحوا الرمز أو زوروا
الصفحة: https://humena.org/ar/defenders/waleed-abu-al-khair/

هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية منظمة غير حكومية توثّق أوضاع المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يستند هذا الملف إلى السجل العام للقضية في أرشيف المدافعين.الحالة كما هي مسجّلة في 15-04-2014. للإبلاغ عن خطأ: archive@humena.org